مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

قانون المناخ والعدالة المناخية

أ.د زهير الحسني

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

تمهيد

يعدُّ مصطلح العدالة المناخية حديث النشأة في إطار قانون المناخ والتنمية ضمن الاتفاقيات الدولية منذ عام 1992م، وتحديداً من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

العدالة المناخية تعد مزيجاً من حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، و لذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة.

إن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن مصطلح العدالة المناخية يُعد مصطلحاً حديثاً حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا بالاتفاقيات الدولية منذ عام 1992م، وتحديداً من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الفصل الأول

مفهوم قانون المناخ

قانون المناخ هو قواعد أحوال الطقس عبر فترة من الزمن كأحد فروع علوم الغلاف الجوي وكونه حقلاً فرعياً من الجغرافيا الفيزيائية، وهي أحد علوم الأرض. يشمل علم المناخ حالياً جوانب علم المحيطات والكيمياء الجغرافية الحيوية.

تشمل الأساليب الأساسية التي يعتمد عليها علماء المناخ تحليل الأرصاد ونمذجة القوانين الفيزيائية التي تحدد المناخ. تُعدُّ دراسة تنوع المناخ وآليات التغيرات المناخية

والتغير المناخي الحديث من الموضوعات البحثية الأساسية. يمكن استخدام المعرفة الأساسية بالمناخ في التنبؤ بالطقس على المدى القصير، على سبيل المثال في الدورات المناخية مثل النينو- التذبذب الجنوبي (ENSO)، وتذبذب مادن جوليان (MJO)، وتذبذب شمال المحيط الأطلسي (NAO)، وتذبذب القطب الشمالي (AO)، والتذبذب العقدي للمحيط الهادئ (PDO)، والتذبذب بين العقدي للمحيط الهادئ (IPO).

تُستخدم النماذج المناخية في العديد من الأغراض بدءاً من دراسة حركيات نظام الطقس والمناخ وحتى توقعات المناخ المستقبلي. يُعرف الطقس بأنه حالة الغلاف الجوي عبر فترة من الزمن، بينما يتعامل المناخ مع حالة الغلاف الجوي عبر فترة ممتدة أو غير محددة من الزمن.

الفرع الأول - النشأة

بدأ اليونانيون دراسة المناخ بشكل رسمي؛ في حقيقة الأمر اشتُقت كلمة مناخ في اللغة الإنجليزية climate من كلمة klima اليونانية، وتعني «ميل»، وتشير إلى انحدار أو ميل محور الأرض. كما يُزعم، فقد كان عن الهواء والماء والأماكن النص الكلاسيكي المتعلق بالمناخ الأكثر تأثيراً، وكتبه أبقراط قرابة عام 400 قبل الحقبة العامة. علق هذا العمل على صحة الإنسان والاختلافات الثقافية بين آسيا وأوروبا. بقيت تلك الفكرة ،التي تذكر أن المناخ يتحكم في ما تتقنه البلاد اعتماداً على مناخهم، أو ما يُعرف بالحتمية المناخية، سائدة عبر التاريخ. استنتج العالم الصيني شين كيو (1031–1095) أن المناخات تحولت عبر فترة زمنية كبيرة، بعد فحص الخيزران المتحجر الذي وُجد تحت الأرض بالقرب من يانتشو (يانان بمقاطعة شنشي حالياً)، وهي منطقة ذات مناخ جاف لا يناسب نمو الخيزران.

سمح اختراع الترمومتر والبارومتر خلال الثورة العلمية بالحفظ المنظم للسجلات،

الذي بدأ منذ عام 1640 في إنجلترا. ومن باحثي المناخ الأوائل، إدموند هالي، الذي نشر خريطة الرياح التجارية في عام 1686 بعد رحلته إلى نصف الكرة الجنوبي. بنجامين فرانكلين (1706–1790) الذي رسم لأول مرة خريطة لمسار تيار الخليج لاستخدامها في إرسال البريد من الولايات المتحدة إلى أوروبا. فرانسيس غالتون (1822–1911) الذي اخترع مصطلح الإعصار العكسي. أسس هيلموت لاندسبيرغ (1906–1985) لاستخدام التحليل الإحصائي في علم المناخ، ما أدى إلى تطوره إلى علم فيزيائي.

في بداية القرن العشرين، ركّز علم المناخ في المقام الأول على وصف المناخات الإقليمية. كان علم المناخ الوصفي بشكل أساسي علماً تطبيقياً، إذ قدم للمزارعين وغيرهم من البشر المهتمين إحصاءات تخص ما كان عليه الطقس المعتاد وما فرصة وقوع أحداث متطرفة. للقيام بذلك، كان على علماء المناخ تحديد مناخ طبيعي، أو متوسط للطقس وحدود قصوى للطقس عبر فترة عادة ما تبلغ 30 عاماً.

بالقرب من منتصف القرن العشرين، اعتبرت العديد من الفرضيات في علم الأرصاد الجوية وعلم المناخ أن المناخ يكاد يكون ثابتاً. بينما عرف العلماء بشأن المناخ في الماضي مثل العصور الجليدية، كان مبدأ المناخ غير المتغير مفيداً في تطوير نظرية عامة لما يحدد المناخ. بدأ ذلك في التغير خلال العقود التالية، وبينما بدأ تاريخ علم التغير المناخي قبل ذلك، لم يصبح التغير المناخي أحد الموضوعات السائدة للدراسة بواسطة علماء المناخ إلّا منذ السبعينيات.

الفرع الثاني - تصنيفه

لعلم المناخ جوانب مختلفة. هناك تصنيفات مختلفة في مجالات علم المناخ. على سبيل المثال تحدد الجمعية الأمريكية للأرصاد الجوية علم المناخ الوصفي وعلم المناخ

العلمي وعلم المناخ التطبيقي بصفتها التصنيفات الفرعية لعلم المناخ، وهو تصنيف يستند إلى تعقيد وغرض البحث العلمي. يطبق علماء المناخ التطبيقيون خبراتهم في صناعات مختلفة مثل التصنيع والزراعة.

يهدف علم المناخ القديم إلى إعادة تأسيس وفهم المناخات القديمة عن طريق فحص السجلات مثل العينات اللبية الجليدية وحلقات الأشجار (علم المناخ الشجري). يستخدم علم المناخ القديم تلك السجلات ذاتها للمساعدة على معرفة تردد الأعاصير عبر الألفيات. علم المناخ التاريخي هو دراسة المناخ وارتباطه بتاريخ البشر وبالتالي يركز فقط على فترة من الماضي تمتد لبضع آلاف من السنين.

يهتم علم مناخ الطبقة الحدودية بالتغيرات في الماء والطاقة وكمية الحركة بالقرب من السطح. الحقول الفرعية المحددة لاحقاً هي علم المناخ الفيزيائي وعلم المناخ الديناميكي وعلم مناخ الأعاصير وعلم المناخ الإقليمي وعلم المناخ الأحيائي وعلم المناخ التطبيقي وعلم المناخ الإجمالي. تُقسم دراسة دورة الماء على مقياس زمني كبير (علم المناخ المائي) إلى الحقول الفرعية لعلم مناخ الثلج وعلم مناخ البرَد.

المطلب الأول: تعريف العدالة المناخية

لقد عقد أول مؤتمر قمة للعدالة المناخية عام 2000م في «Hague» في هولندا بالتوازي مع المؤتمر السادس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، وقرر المؤتمر أن التغير المناخي هو قضية حقوق، ثم توالت المؤتمرات وظهور المنظمات المتخصصة في العدالة المناخية، وكان أهمها تشكيل شبكة العمل للعدالة المناخية التي ظهرت عام 2009م، وقد طرحت شعار «تغير النظام لا تغير المناخ»، والذي استعمل على نطاق واسع من قبل الكثيرين من ناشطي العدالة المناخية للدعوة إلى تغيرات في النظم

الاقتصادية والسياسية المسببة للتغير المناخي.

وتمثل العدالة المناخية رؤية لحل وتخفيف الأعباء غير المتعادلة الناتجة عن التغير المناخي، والعدالة المناخية كعدالة كونية هي إن المسؤولية التاريخية عن الجزء الكبير من انبعاثات غازات الدفيئة تقع على عاتق الدول الصناعية في المركز الرأسمالي العالمي Core، ولو إن المسؤولية الرئيسة لدول هذا المركز من أجل تقليل الانبعاثات قد أدركت في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عن التغير المناخي، فإن عادات الإنتاج والاستهلاك للدول الصناعية مثل الولايات المتحدة استمرت في تهديد بقاء البشرية والتنوع الحيوي كونياً، وقد استعمل مصطلح العدالة المناخية لدراسة التغير المناخي كقضية أخلاقية.

وإذا نظرنا إلى مصطلح العدالة المناخية نجد أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمصطلح العدالة المناخية ولكنها تندرج تحت مفهوم العدالة البيئية ولقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح العدالة المناخية، وذلك على النحو التالي:

تحمل الأعباء والتكاليف بين مختلف الأجناس والأمم والأفراد والفئات والأقاليم تبعاً لأماكن وجود البنى التحتية الملوثة للبيئة وأساليب مجابهة هذا التلوث وتحقيق المعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز، مع خلق المشاريع والسياسات التي تعالج تغير المناخ والنظم التي تخلق تغير المناخ واستدامة الحفاظ على البيئة.

المطلب الثاني: ضروراته

أُسِّست الضرورات القانونية والأخلاقية لحقوق الإنسان واحترام كرامة الشخص، ما يجعلها أساساً لا غنى عنه للعمل في مجال تغير المناخ، تدفع الفقر وعدم المساواة والانتهاكات، وتحقق الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

العدالة المناخية هي أفضل طريقة لتوزيع أعباء تغير المناخ على البشر للأفراد

والجماعات بالعدل أي العدالة في توزيع الأعباء وتكاليف التخفيف بالتساوي لحماية حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة في المجتمع.

وتأسيساً على ما سبق يرى الباحث أن العدالة المناخية تعد مزيجاً من حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل للأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضرراً من جراء التغيرات المناخية، و تعد الدول الصناعية المتسبب الأول في هذه التغيرات.

الفرع الثاني: العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي

مدى توفر العلاقة بين العدالة المناخية والتغير المناخي وذلك على النحو التالي:

أولاً- مفهوم التغير المناخي: لقد تعددت التعاريف التي قيلت بشأن مصطلح التغير المناخي ولكن دون الدخول في تفاصيل هذه التعاريف، يمكن القول بأنه تم تعريف مصطلح التغير المناخي في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيث عرفته بأنه «التغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى التغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يتم ملاحظته، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية مماثلة».

ثانياً. علاقة العدالة المناخية بالتغير المناخي

إن تغير المناخ قضية بيئية اجتماعية اقتصادية سياسية أمنية وإنسانية، لها تداعيات عميقة على رفاهية البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وعواقب وخيمة على العدالة الاجتماعية، فعلى المستوى الفردي، سيشعر بآثار تغير المناخ الأفرادُ الذين تكون تدابير حماية حقوقهم غير قوية أصلاً بسبب عوامل محددة مثل السن والإعاقة والجنس

ووضع الشعب الأصلي ووضع المهاجر ووضع الأقلية والفقر، وعلى المستوى العالمي ستكون أقلُّ البلدان نمواً الدول الجزرية الصغيرة التي ساهمت أقل مساهمة في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة الأكثرَ تضرراً من تغير المناخ، في حين ستتطور العديد من الآثار الأخرى ببطء أكبر لتصبح قضايا واسعة وشاملة.

وفي إطار ظاهرة التغير المناخي يمكن القول بأن قضية العدالة المناخية تثير ثلاث قضايا يمكن إجمالها على النحو التالي:

قضية العدالة بين الدول: إذا نظرنا إلى قضية التغير المناخي نجد أن هناك عدم عدالة بين الدول الكبرى المتسببة في الاحتباس الحراري، وبين الدول الفقيرة التي تعاني من التغيرات المناخية بصورة قد تفوق ما تعانيه الدول المتسببة في هذه الظاهرة، ومن ثم فلا توجد عدالة توزيعية بين الدول الكبرى والدول الفقيرة، ولا عدالة تعويضية؛ فعلى الرغم من أن الدول الكبرى المتسببة في حدوث الظاهرة، فإن الدول الفقيرة هي التي تتحمل العبء الأكبر. قضية العدالة بين الأجيال: مما لا شك فيه أن تغير المناخ يعد انتهاكاً للعدالة بين الأجيال.

قضية العدالة الاجتماعية: يشكل تغير المناخ تحدياً صعباً للعدالة الاجتماعية؛ فالأشخاص ليسوا متساوين في التأثر بتغير المناخ، خاصة الفئات الأكثر ضعفاً في الدول النامية «النساء، الأطفال، الفقراء، ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية لأنها الأقل جاهزية ماليّاً واقتصاديّاً لمواجهة آثار تغير المناخ، فالدول النامية هي الأكثر تضرراً من تغير المناخ بسبب انخفاض نصيب الفرد من الدخل إضافة إلى الأمية والأمراض المنتشرة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل وانخفاض متوسط العمر والبنية التحتية المحدودة والهشاشة الاقتصادية والزراعة التقليدية.

يتبين مما تقدم أن تغير المناخ في حد ذاته قضية غير عادلة لثلاثة أسباب:

أولاً: ليس كل شخص مسؤولاً بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوو المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة،

وثانياً: ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة فأولئك الذين كانوا أقل مسؤولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية،

وثالثاً: ليس كل الأشخاص على قدم المساواة لتمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرار التي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف.

الفصل الثاني - موقف الاتفاقيات الدولية من العدالة المناخية

تُعد الاتفاقيات الدولية إحدى المصادر الرئيسة للقانون الدولي للبيئة، إضافة للعرف الدولي ومبادئ القوانين العامة التي أقرتها الأمم المتحدة وهي أكثر الوسائل الشائعة لخلق قواعد دولية ملزمة بشأن البيئة، ولذلك حظيت البيئة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في مدينة استكهولم 1972م باهتمام متزايد ومستمر على مختلف المستويات.

وفي هذا المبحث يثور التساؤل عن موقف الاتفاقيات الدولية من العدالة المناخية، ولكن قبل الإجابة على هذا التساؤل نشير هنا إلى أن المقصود بالاتفاقيات الدولية هنا تلك الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة ظاهرة التغير المناخي، على اعتبار أن هناك علاقة وطيدة -على نحو ما سلف القول- بين العدالة المناخية والتغير المناخي.

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن هناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تم السعي من خلالها إلى التقليل من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية ومن أمثلة

هذه الاتفاقيات والمواثيق، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، وتهدف هذه الاتفاقيات في مجموعها إلى الدفع بعجلة العمل المناخي عالمياً إلى الأمام، وإلزام الدول بتقليل انبعاثات الكربون المسبب الرئيس لظاهرة التغيرات المناخية.

ولقد ارتأى الباحث أن الإجابة على التساؤل السابق تقتضي تقسيم المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: موقف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من العدالة المناخية

أُبرمت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام 1992م ودخلت حيز النفاذ في آذار من العام 1994م بعد أن صادقت عليها 197 دولة، وكان هدفها الرئيس تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى يحول دون إضرار النشاطات البشرية بالنظام المناخي للأرض..

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992م تُشكل حجر الزاوية في بنية حماية المناخ في القانون الدولي، فهي الاتفاقية الأولى التي وُضعت خصيصاً لمعالجة هذه المشكلة، ومن خلالها تطورت سبل الحماية إلى أن وصلت إلى الحال الذي نحن عليه الآن.

ولقد أوردت المادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية عدة مبادئ تمثل الدليل الذي يُرشد أطرافها إلى اتخاذ أي إجراءات تتعلق بتحقيق هذه الاتفاقية وتنفيذ أحكامها، وهذه المبادئ هي: التنمية المستدامة والإنصاف، والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة، ومبدأ الحيطة، وقد قرر جانب من الفقه أن هذه المبادئ تمثل أكثر من مجرد توجهات لصياغة الالتزامات في هذه الاتفاقية، بل سيكون لها دور محوري في خلق تقارير وتفاعل بين

الدول في ما يخص أي مفاوضات مقبلة تخص حماية المناخ، وهو ما تأكد عندما اعتمد أطراف بروتوكول كيوتو تلك المبادئ في صياغة أحكامه، مع اعتبارها بمثابة الإطار القانوني والآليات التنفيذية المعتمدة له.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية لعام 1992م تناولت العدالة المناخية تحت مبدأ الإنصاف؛ حيث يشير هذا المبدأ إلى العدل ومفاهيم أخرى مشابهة هي: حماية وتأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية ويُرجع بعض الفقه الفضل في إبرام الاتفاقية الإطارية إلى هذا المبدأ، عندما قرر أن العديد من الدول المتقدمة تتردد كثيراً، وقد لا تتقبل فرض أي التزامات ربما تؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية لديها، إلا أنه في سياق الحماية القانونية للمناخ، ونتيجة لإعمال مبدأ الإنصاف لم يتم الالتفات إلى هذه الصعوبات، ودُفعت هذه الدول للمشاركة في محاولة للتوصل إلى نتيجة مقبولة بشأن هذه الحماية.

المطلب الثاني: موقف بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية

يتناول الباحث في هذا المطلب موقف بروتوكول كيوتو واتفاقية باريس للمناخ من العدالة المناخية، وذلك على النحو التالي:

1) بروتوكول كيوتو:

يشكل بروتوكول كيتو لعام 1997م في اليابان إضافة مهمة في مجال حماية المناخ كما أنه يُعد أول اتفاق ملزم لكل الدول بشأن تخفيض تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي للحد من إلحاق الضرر بالنظام المناخي للأرض ويميز البروتوكول بين الالتزامات التي تقع على عاتق جميع الدول الأطراف، وتلك التي تقع على عاتق الدول المتقدمة فقط، استناداً إلى المبدأ الذي نصت عليه الاتفاقية، والذي يقضي بتنوع المسؤولية تبعاً

لظروف ودرجة تقدم الدولة، والذي حمّل الدول المتقدمة المسؤولية الأولى عن انبعاث هذه الغازات في الجو.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن بروتوكول كيوتو يتضمن مجموعتين من الالتزامات يمكن إجمالها على النحو التالي:

المجموعة الأولى: عبارة عن عدد من الالتزامات، التي تتكفل بها جميع الدول الأعضاء.

المجموعة الثانية: الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة ، وهي كالتالي:

1) قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بنسب مختلفة.

2) المحافظة على المسطحات الخضراء وزيادتها كالغابات، والتي تُعد مستودعاً لهذه الغازات، عن طريق امتصاصها وإخراج الأوكسجين لأهل الأرض.

3) إقامة بحوث لدراسة نسب انبعاث هذه الغازات، وسلبياتها، ومشاكلها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية.

4) التعاون في مجالات التطوير والتعليم لبرامج تدريب وتوعية الناس في مجال تغير المناخ بهدف التقليل من هذه الغازات الضارة.

5) العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة.

6) تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والفقيرة.

7) تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية وبطيئة النمو في مجالات

مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي والتعايش معها.

وإذا اطَّلعنا على بروتوكول كيوتو نجد أنه لم ينص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، ولكن يجب أن نشير إلى أن مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعَ الأطراف ببروتوكول كيوتو، إنه على الأطراف عند اتخاذها لإجراءاتها لتحقيق غرض آلية التنمية النظيفة يتوجب عليها أن تسترشد بالمادتين (2، 3) من الاتفاقية الإطارية، بالإنصاف حيث يجب أن يطبق مبدأ الإنصاف بجميع أوجهه في آلية التنمية النظيفة، على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وكذلك عدم الإضرار بحق الدول النامية في التنمية بأي شكل من الأشكال.

2) اتفاقية باريس للمناخ

عُقد المؤتمر الحادي والعشرون المعروف بمؤتمر مناخ الأرض في باريس عام 2015م لإعلان الاتفاق الدولي بشأن تغير المناخ والذي عُرف باتفاقية باريس للمناخ.

وأعلنت الاتفاقية أنها تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند اثنين درجة مئوية عن عصر ما قبل التصنيع، مع تشجيع الأعضاء على استهداف ارتفاع 1.5 درجة مئوية فقط، ولا شك في أن تطبيق هذه الاتفاقية سيعكس مبدأ العدالة ومبدأ المسؤولية المشتركة لجميع الدول في مواجهة تغير المناخ مع مراعاة التباين بين الدول المرتبطة باختلاف الإمكانيات والمسؤولية.

نؤكد أخيراً على أن للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع، وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوي، وتتحمل معظم المسؤولية عن توليد الانبعاثات، في حين تعدُّ الدول النامية الأكبر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة من الأعباء ما هو أكبر مما تتحمله الدول الفقيرة في التصدي لتغير المناخ،

وهو ما يُعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، ولا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث «التخفيف» أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية.

الخاتمة

يتبين من موقف القانون الدولي من قضية العدالة المناخية، لا سيما تلك الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ، التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً: النتائج

1) أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ.

2) يُعد مصطلح العدالة المناخية مصطلحاً حديثاً؛ حيث ظهر في الآونة الأخيرة ضمن أولويات العمل المناخي والتنموي، ولكن على الرغم من ذلك ينبغي أن نشير إلى أن تحديد المصطلح على نحو واضح لم يتم إلا في الاتفاقيات الدولية منذ عام 1992م، وتحديداً من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

3) تعدُّ العدالة المناخية مزيجاً من حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة الأكثر تضرراً من جراء التغيرات المناخية، والتي تعد

الدول الصناعية المتسبب الأول فيها.

4) لا يوجد اتفاق دولي حتى الآن ينص على كيفية ترجمة مبدأ توزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث «التخفيف» أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيفية تحقُّق العدالة المناخية.

ثانياً. التوصيات

1) ضرورة تعديل اتفاقيات تغير المناخ لتنص صراحة على مبدأ العدالة المناخية، وتجعله مبدأً ملزماً لا سيما للدول الصناعية الكبرى.

2) من الضروري أن تتحمل الدول المتقدمة أعباءً أكبر من تلك التي تتحملها الدول الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

3) ضرورة عمل المزيد من الأبحاث والدراسات التي تتناول قضية العدالة المناخية من أجل إلقاء مزيد من الضوء على هذه القضية ووضع التصورات والاقتراحات من أجل تنفيذ مبدأ العدالة المناخية على نحو يحقق أهدافه.

4) ضرورة توضيح الحقوق المتعلقة أو ذات الصلة بالعدالة البيئية في ظل القانون الدولي لحقوق الإنسان، على أن يطلق على مثل هذه الحقوق مصطلح الحقوق الخضراء.

5) ليس كل شخص مسؤولاً بنفس القدر عن تغير المناخ، والبلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي الأكبر والأفراد ذوو المستوى الأعلى هم الأكثر مساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة

6) ليس كل البشر عرضة للخطر على قدم المساواة فأولئك الذين كانوا أقل مسؤولية هم من يتحملون العبء الأكبر من الآثار السلبية،

ثالثاً: ليس كل الأشخاص على قدم المساواة لتمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرار التي ستؤثر على كيفية توزيع الموارد المحدودة للتكيف.

هوية البحث

اسم الباحث: د. زهير الحسني - أستاذ القانون الدولي العام

عنوان البحث: قانون المناخ والعدالة المناخية

تأريخ النشر: آذار- مارس 2024

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org